

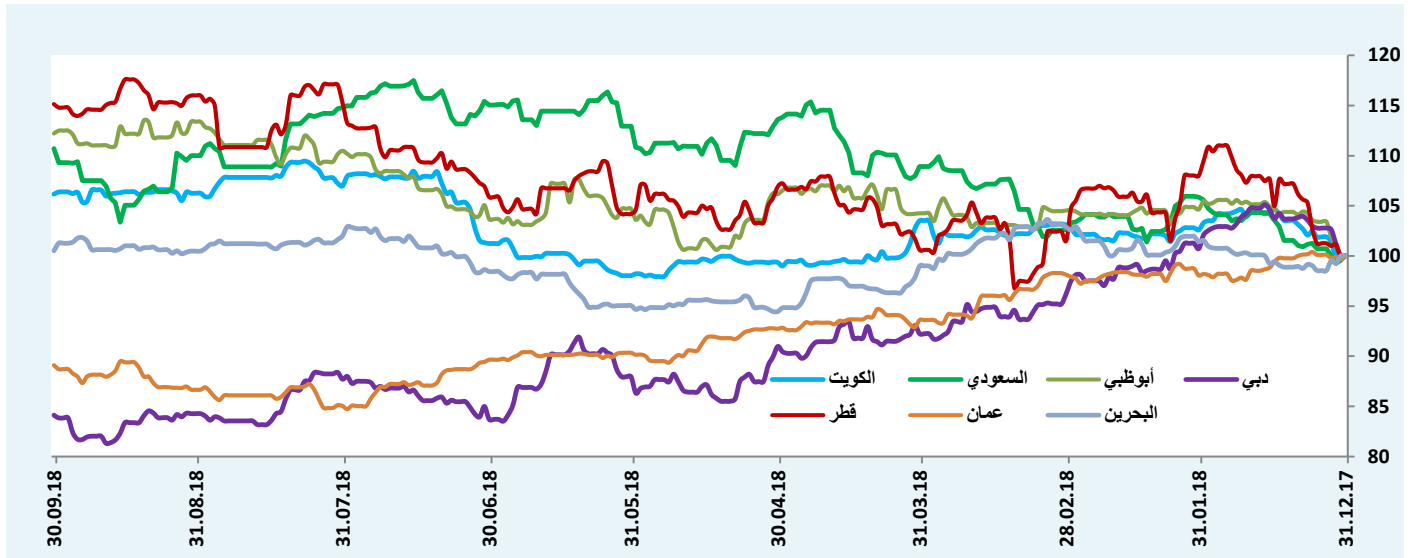
سبتمبر 2018

التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

الأسواق الخليجية تشهد نمواً هامشياً بعد تعافيتها بنهاية الشهر على خلفية تأثرها بعوامل مثل النفط والتقييمات

استهلت البورصات الخليجية تداولات شهر سبتمبر على تراجع متأثرة بضعف الاسواق العالمية، إلا انها سرعان ما تعافت خلال النصف الثاني من الشهر، وخاصة السوق السعودي، على خلفية ارتفاع أسعار النفط والتقييمات الجاذبة للأسواق الخليجية مقارنة بمعظم الأسواق الناشئة على مستوى العالم. اما على صعيد أداء قطاعات السوق لهذا الشهر، سجلت أسهم قطاع الطاقة اعلى المكاسب خلال الشهر بدعم من انتعاش أسعار النفط، تبعها أسهم قطاعي التأمين والبنوك، في حين تراجعت القطاعات الأخرى.

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2018



المصدر: بحوث كامكو

وعلى الصعيد الدولي، شهدت معظم الأسواق اتجاهات ضعيفة خلال الشهر مع اشتداد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بعد أن فرض الشريكان التجاريان تعريفات جمركية إضافية على الصفقات المتبادلة بين البلدين. وبدأ النشاط الصناعي في الصين بالفعل في إظهار علامات التراجع، في حين تشير الاستقصاءات إلى تباطؤ الطلب المحلي والصادرات.

من جهة أخرى، ساهمت أسعار النفط في توفير الدعم للاقتصادات الخليجية المصدرة للنفط مع ارتفاع أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياتها منذ أربع سنوات على خلفية فرض العقوبات الأمريكية على إيران التي بدأت أثارها في الانعكاس تدريجياً على الدعائم الأساسية لسوق النفط ووصلت أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت إلى 82.7 دولار أمريكي للبرميل فيما يعزى لقلّة المعروض النفطي بينما قام المنتجون الخليجيون بزيادة الإنتاج.

كما اتخذ المستثمرون أيضاً مواقفهم الاستثمارية في أسواق الأوراق المالية الخليجية في ظل اضطراب الأسواق الناشئة بما أثر على معظم عملات الأسواق الناشئة مقابل الدولار الأمريكي. ونظراً لربط معظم عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأمريكي، كان لذلك تأثيراً محدوداً على الاقتصاد كما ساهمت الموازنات الحكومية القوية لمعظم دول المنطقة في دعم الوضع. علاوة على ذلك، ساهمت أيضاً قوة سوق المشاريع في المنطقة، والتي حصلت على دعم إضافي من الخطط السعودية لزيادة الإنفاق خلال العام المقبل في توفير دعماً إضافياً للأسواق بنهاية الشهر.

أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال شهر سبتمبر 2018

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليون دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	5,343.9	1.6%	11.5%	96.2	1,733.9	15.4	1.2	3.8%
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	4,735.6	(3.3%)	(1.9%)					
الكويت - مؤشر السوق العام	5,128.0	(0.1%)	6.2%					
السعودية	7,999.5	0.6%	10.7%	506.5	13,242.5	15.4	1.8	3.9%
أبوظبي	4,935.4	(1.0%)	12.2%	125.7	892.4	12.3	1.3	5.2%
دبي	2,835.0	(0.2%)	(15.9%)	98.1	1,192.1	7.7	1.0	5.8%
قطر	9,813.3	(0.7%)	15.1%	150.4	1,225.1	13.8	1.3	4.1%
البحرين	1,338.6	0.0%	0.5%	20.8	58.5	8.8	0.8	5.7%
مسقط	4,543.7	2.8%	(10.9%)	12.7	63.1	9.6	0.8	6.4%
إجمالي الأسواق الخليجية				1,010.3	18,407.5	13.4	1.4	4.3%

المصدر: بحوث كامكو

الكويت: شهدت المؤشرات الكويتية الرئيسية أداءً مختلطاً خلال شهر سبتمبر، حيث ان النمو الذي شهدته الأسهم الكبرى عادله تراجعات الأسهم الصغيرة. وواصل المستثمرون اقبالهم على شراء الأسهم ذات القيمة السوقية الكبيرة تحسباً لارتفاع السوق. وخلال الشهر، شهدت الكويت أيضاً المرحلة الأولى من ترقية السوق وانضمامه لمؤشر فوتسي من خلال إدراج 12 سهماً في مؤشر الاسواق الناشئة الثانوية. وانعكس اهتمام المستثمرين بوضوح على مؤشرات السوق خلال الشهر مع ارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 1.6 في المائة بينما تراجع مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق العام بنسبة 3.3 في المائة و0.1 في المائة، على التوالي. وقد أدى الانخفاض الحاد في مؤشر السوق الرئيسي إلى تراجع أداء السوق منذ بداية العام حتى تاريخه وتسجيله خسائر بنسبة 1.9 في المائة، في حين كانت مكاسب مؤشر السوق الأول الثانوية الرقم عند 11.5 في المائة دافعا إلى نمو المؤشر العام للسوق بنسبة 6.2 في المائة.

وارتفعت التداولات هذا الشهر على خلفية ترقية السوق وانضمامه لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة الثانوية. وفي جلسة 20 سبتمبر 2018، بلغت قيمة التداولات 167.3 مليون دينار كويتي، فيما يعد أعلى قيمة للأسهم المتداولة منذ مايو 2013. كما ارتفعت كمية الأسهم المتداولة خلال الجلسة وبلغت أعلى مستوياتها منذ 17 شهراً بتداول 345.6 مليون سهم. اما بالنسبة لأنشطة التداولات الشهرية فقد ارتفع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة بحوالي 50 في المائة وبلغت 523.8 مليون دينار كويتي مقابل 356.5 مليون دينار كويتي في أغسطس 2018. كما ارتفعت كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر وان كان بوتير أكثر ببطئاً او ما يعادل 17.4 في المائة وبلغت 2.1 مليار سهم. كما يعزى ارتفاع النمو الشهري لتداولات السوق أيضاً لتراجع مستويات المقارنة الخاصة بشهر أغسطس 2018 نظراً لعطلة السوق لمدة أسبوع كامل. وتصدر سهم بنك الكويت الوطني قائمة أكثر الأسهم تداولاً من حيث القيمة بتداولات بلغت قيمتها 116.0 مليون دينار كويتي تبعه سهمي بيت التمويل الكويتي

وزين بتداولات بلغت قيمتها 90.9 مليون دينار كويتي و55.4 مليون دينار كويتي، على التوالي. أما بالنسبة للتداولات الشهرية من حيث كمية الأسهم المتداولة، جاء سهم شركة تعوير للاستثمار العقاري في الصدارة، حيث تم تداول 172 مليون سهم من أسهم الشركة خلال الشهر، تبعه سهمي بيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الوطني بتداولات بلغت 152 مليون سهم و140.4 مليون سهم، على التوالي.

أما من حيث أكثر الأسهم ارتفاعاً لهذا الشهر، جاء سهم شركة بيت الطاقة القابضة في الصدارة بنمو بلغت نسبته 36.7 في المائة تبعه سهمي شركة برقان لحفر الآبار والمدار للتمويل والاستثمار بنمو بلغت نسبته 33.3 في المائة و33 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الأسهم المترجعة، فقد جاء في صدارتها سهم ريم العقارية وتبعه سهمي مجموعة الراي الإعلامية ومساكن الدولية للتطوير العقاري. ومال معامل انتشار السوق بقوة تجاه الأسهم المترجعة بتراجع أسعار 101 سهم وارتفاع أسعار 49 سهماً فقط.

السعودية: شهد السوق السعودي ارتفاعاً حاداً في مستويات التذبذب خلال سبتمبر 2018، حيث سجل مؤشر السوق أدنى مستوى له على مدار ستة أشهر خلال النصف الأول من الشهر، ثم تبع ذلك انتعاشاً قوياً خلال النصف الثاني من الشهر بما دفع بالمؤشر لتسجيل أعلى معدل ارتفاع له في شهر واحد. وأنهى مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) تداولات الشهر على ارتفاع بنسبة 0.7 في المائة واغلق عند مستوى اقل قليلاً من حاجز 8 آلاف نقطة مغلقاً عند مستوى 7,999.5 نقطة بعد ان حقق نمواً بنسبة 1.3 في المائة خلال آخر جلسة تداول لهذا الشهر. وساهم ذلك في دفع أداء المؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه للارتفاع إلى نسبة 10.7 في المائة. وجاء ذلك النمو على خلفية ارتفاع أسعار الأسهم ذات القيمة السوقية الكبيرة. كما انعكس ذلك أيضاً على أداء المؤشرات القطاعية بقيادة مؤشر قطاع الاتصالات الذي سجل نمواً شهرياً بنسبة 3.9 في المائة تبعه مؤشر قطاعي البنوك والطاقة بمكاسب شهرية بلغت نسبتها 2.7 في المائة و2.1 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، ساهم انخفاض أسهم قطاع المرافق العامة بنسبة 9.8 في المائة في تراجع المؤشر تبعه مؤشر قطاع التجارية والمهنية ومؤشر قطاع الرعاية الصحية بنسبة 8.3 في المائة و6.6 في المائة، على التوالي.

وعلى صعيد الإنشاء التنظيمية، قال الرئيس التنفيذي لشركة السوق المالية السعودية (تداول) أنه من المتوقع أن يشهد السوق السعودي سلسلة من الإصلاحات في سياق التحضير لتدفق الأموال الأجنبية العام المقبل بعد ترقية السوق للانضمام لمؤشر مورجان ستانلي. وقال إن إدارة السوق تخطط لتحفيز الإدراج في البورصة كما تعمل على تحديد إطار عمل للشركات الأجنبية لإدراج أسهمها في البورصة السعودية. وأضاف أنه سيتم إطلاق العقود الآجلة للمؤشر خلال النصف الأول من العام 2019، أي قبل الموعد المتوقع، وذلك من أجل تسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية إلى السوق السعودية دون التسبب في أي اضطراب.

أما على الصعيد الاقتصادي، تلقى القطاع الخاص في المملكة دعماً قوياً على خلفية إعلان وزير المالية مؤخراً عن رفع الحكومة للإنفاق العام ليصل إلى حوالي 1.106 تريليون ريال سعودي في العام 2019، أي أكثر من حوالي 100 مليار ريال سعودي مقارنة بالتوقعات السابقة و7 في المائة أعلى من توقعات العام 2018. وسينتج ذلك من خلال ارتفاع أسعار النفط وسيتم استخدامه لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة في المملكة من خلال تشجيع نمو القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يصل الإنفاق إلى 1.17 تريليون ريال سعودي بحلول العام 2021.

الإمارات: تحرك سوق ابوظبي للأوراق المالية خلال شهر سبتمبر 2018 في حدود ضيقة كبقية الأسواق الخليجية الكبيرة وأنهى تداولات الشهر مغلقاً على تراجع بلغت نسبته 1.0 في المائة على أساس شهري عند مستوى 4835.37 نقطة. ومال معامل الانتشار نحو الأسهم المترجعة، مع ارتفاع أسعار 16 سهم في حين سجل 27 سهم تراجعاً في أسعارها. وكان عدد المؤشرات القطاعية المترجعة أكثر من تلك التي شهدت ارتفاعاً، وكان مؤشر قطاع الطاقة هو الأفضل أداءً في سبتمبر 2018 مع اغلاق المؤشر على ارتفاع بنسبة 3.4 في المائة على أساس شهري بقيادة سهم دانة غاز الذي ارتفع بنسبة 6.3 في المائة على أساس شهري. تبعه مؤشر قطاع الاستثمار والخدمات المالية بنمو بلغت نسبته 1.9 في المائة على أساس شهري بدعم فردي من سهم شركة الواحة كابيتال الذي سجل ارتفاعاً بلغت نسبته 2.2 في المائة في سبتمبر 2018. من جهة أخرى، منيت مؤشرات قطاعات السلع الاستهلاكية والعقار والاتصالات بأعلى مستويات التراجع بفقدانها نسبة 7.4 في المائة و4.9 في المائة و2.3 في المائة، على التوالي. كما نشطت أنشطة التداول مع ارتفاع كمية الأسهم المتداولة بنسبة 73.6 في المائة على أساس شهري في

سبتمبر 2018 وبلغت 1.0 مليار سهم. اما من جهة قيمة الأسهم المتداولة فقد ارتفعت بنسبة 49.5 في المائة على أساس شهري وبلغت 3.3 مليار درهم اماراتي. وعلى صعيد أنشطة الاستحواذ والاندماج، هناك انباء عن توقع وكالة موديز أن الاندماج المرتقب ما بين بنك أبوظبي التجاري، وبنك الاتحاد الوطني، ومصرف الهلال سينعكس إيجابياً على القطاع المصرفي للبلاد. كما يتوقع أن تساهم صفقة الاندماج في تعزيز قوة تسعير الكيان المصرفي الجديد، ويؤدي إلى انخفاض تكاليف التمويل وزيادة القدرة على تلبية استثمارات أكبر. وهناك مساهمين مشتركين ما بين البنوك الثلاثة، حيث يمتلك مجلس أبو ظبي للاستثمار حصصاً تبلغ 63 في المائة في بنك أبوظبي التجاري، و 50 في المائة في بنك الاتحاد الوطني، و 100 في المائة من أسهم مصرف الهلال .

بعد ان تراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 3.9 في المائة في أغسطس 2018، أنهى المؤشر تداولات الشهر دون تغيير يذكر مغلقاً على تراجع هامشي. حيث خسر المؤشر نسبة 0.2 في المائة من قيمته على أساس شهري واغلق عند مستوى 2834.95 نقطة نظراً للأداء المختلط لقطاعات السوق المختلفة. وكان مؤشر قطاع التأمين هو الأفضل أداءً بنمو بلغت نسبته 19.5 في المائة على خلفية نمو سهم شركة التأمين العربية الإسلامية بنسبة 47.7 في المائة. وجاء قطاع البنوك ثانياً بنمو بلغت نسبته 3.0 في المائة على أساس شهري بدعم من النمو الذي سجله سهم بنك دبي التجاري بنسبة 5.1 في المائة تبعه سهم بنك الامارات دبي الوطني بنمو بلغت نسبته 1.6 في المائة. وسجل أداء مؤشر قطاعي الاتصالات والخدمات أعلى نسبة تراجع بفقداهما 6.4 في المائة و5.8 في المائة من قيمتهما، على التوالي. كما تراجع أداء مؤشر قطاع الاستثمار والخدمات المالية بنسبة 5.3 في المائة على خلفية تراجع سهمي دبي للاستثمار وسوق دبي المالي بنسبة 6.0 في المائة و3.6 في المائة على أساس شهري، على التوالي. حيث أعلنت دبي للاستثمار أن الإنجاز في مشروع تلال ميرديف للوحدات السكنية والتجارية الذي تعمل على تطويره شركتها التابعة دبي للاستثمار العقاري قد بلغت 50 في المائة. ويحرز المشروع تقدماً كبيراً وفقاً للجدول الزمني، حيث تم استكمال ما نسبته 54 في المائة من جناين افنيو، و50 في المائة من نسائم افنيو و12 في المائة من ملتقى افنيو. اما من جهة أنشطة التداول فقد شهدت ارتفاعاً قوياً مع نمو قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 75.6 في المائة على أساس شهري وبلغها 4.38 مليار درهم اماراتي مقابل 2.49 مليار درهم في أغسطس 2018. وارتفعت كمية الأسهم المتداولة بأكثر من الضعف مسجلة نمواً بنسبة 138 في المائة على أساس شهري، حيث ارتفعت من 1.7 مليار سهم إلى 4.1 مليار سهم .

قطر: أنهى مؤشر بورصة قطر تداولات سبتمبر 2018 على تراجع هامشي إلا انه ما زال في مركز الصدارة كأكثر الأسواق الخليجية ارتفاعاً على أساس الأداء منذ بداية العام حتى تاريخه. هذا وقد تراجع مؤشر قطر 20 بنسبة 0.7 في المائة على أساس شهري ليغلق عند 9813.32 نقطة في سبتمبر 2018. وكان أداء مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم والذي يشمل نطاقاً أوسع من السوق ثابتاً دون تغيير يذكر مقارنة بالشهر السابق. ومال معامل الانتشار تجاه الأسهم المتراجعة، حيث تراجعت أسعار 26 سهم في حين سجل 18 سهماً ارتفاعاً في أسعارها مقارنة بالشهر السابق. وكان الأداء القطاعي مختلطاً وضم مزيجاً من القطاعات الرابحة والخاسرة، بينما كان مؤشر قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية الأفضل أداءً خلال الشهر مرتفعة بنسبة 11.1 في المائة على أساس شهري بدعم من ارتفاع سعر سهم قطر للوقود (+17.7 في المائة) تبعه سهم شركة زاد القابضة بنمو بلغت نسبته 16 في المائة. وارتفع مؤشر قطاع الصناعة مسجلاً نمواً شهرياً بلغت نسبته 2.0 في المائة على خلفية ارتفاع سهم مسيبيد للبتروكيماويات القابضة (+7.3 في المائة) وصناعات قطر (+2.7 في المائة). من جهة أخرى، كان مؤشر قطاع الاتصالات الأسوأ أداءً بفقدته نسبة 5.4 في المائة من قيمته على أساس شهري في سبتمبر 2018 نظراً لتراجع سهمي اريد وفودافون قطر بنسبة 5.8 في المائة و4.9 في المائة، على التوالي. وكانت أسهم قطاع البنوك والخدمات المالية هي الأنشطة من حيث التداولات الشهرية خلال سبتمبر 2018، مستحوذة على نسبة 41.1 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، تبعها قطاع الصناعات وقطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية باستحواذهما على نسبة 18.9 في المائة و13.3 في المائة، على التوالي، من قيمة الأسهم المتداولة .

البحرين: كانت بورصة البحرين ضمن الأسواق المالية القليلة التي سجلت نمواً في سبتمبر 2018 وان كان بنسبة هامشية. حيث ارتفع مؤشر بورصة البحرين بنسبة 0.5 في المائة على أساس شهري واحتفظ بمستواه دون تغيير فيما يتعلق بأدائه منذ بداية العام حتى تاريخه. وعلى صعيد الانباء الاقتصادية، توقعت "فيتش سولوشنز" أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للبحرين بنسبة 3.4 في المائة في العام 2018 متراجعاً عن

مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2017 البالغ بنسبة 3.8 في المائة على خلفية اضطرابات انتاج النفط في الربع الأول من العام 2018. كما يتوقع أيضاً تباطؤ معدلات النمو بدءاً من العام 2019 على خلفية تشديد السياسات المالية وارتفاع مستويات الدين الحكومي وتراجع الاحتياطات المالية. كما يتوقع ان يتوقف برنامج الدعم الخليجي لإنقاذ البحرين المقدم من الكويت والسعودية والإمارات على مدى عمليات التصحيح المالي في موازنة البحرين للعام 2019 .

عمان: سجل السوق العماني نمواً شهرياً للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر 2018، مع ارتفاع مؤشر سوق مسقط 30 وتسجيله أفضل أداءً شهرياً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وأنهى المؤشر تداولات الشهر بنمو بلغت نسبته 2.8 في المائة واغلق عند مستوى 4,543.68 نقطة، إلا انه بالنسبة لأداء المؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه، جاء سوق مسقط للأوراق المالية ثانياً كاسوأ الأسواق اداءً بتراجع بلغت نسبته 10.9 في المائة. وجاء ارتفاع السوق في سبتمبر 2018 بدعم من الأداء الجيد لقطاعات السوق الثلاث. وكان مؤشر قطاع الخدمات الأكثر ارتفاعاً بنمو بلغت نسبته 3.8 في المائة، تبعه مؤشر القطاع المالي والقطاع الصناعي بنمو شهري بلغت نسبته 2.0 في المائة و1.5 في المائة، على التوالي. كما شهدت أنشطة التداول انتعاشاً ملحوظاً مع ارتفاع اجمالي قيمة الأسهم المتداولة لتصل إلى 24.3 مليون ريال عماني بنمو شهري بلغت نسبته 66.7 في المائة، في حين بلغ اجمالي كمية الأسهم المتداولة 85.2 مليون سهم بنمو شهر بلغت نسبته 38.0 في المائة